كافح

نشرة إلكترونية فصلية تصدرها هيئة مكافحة الفساد

تحت رعاية السيد الرئيس مكافحة الفساد تعقد مؤتمرها الدولي الثاني

انتخاب هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية نائباً لرئيس شبكة سلطات الوقاية من الفساد

إشادة إقليمية بالتجربة الفلسطينية في تعزيز منظومة النزاهة

كانون أول 2020

إفتتاحية العدد

تختتم هيئة مكافحة الفساد عام آخر بتحقيق جملة من التوجهات والخطط والبرامج في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في دولة فلسطين رغم كل ما حل بالشعوب والدول من تداعيات جائحة كورنا «كوفيد ١٩» الذي اجتاح العالم أجمعه، متمسكة بمسؤولياتها وصلاحياتها في تحسين جودة أنشطتها وفعالياتها وبرامجها بما يلبي احتياج الدولة ومواطنيها وحقوقهم في العيش في دولة تسودها العدالة والانصاف والنزاهة والشفافية والحياة الآمنة.

يوم واحد يفصلنا عن انتقال هيئة مكافحة الفساد للعام الجديد وهي أكثر إصرارا وتصميما نحو تحقيق أهدافها المستمدة من القانون نحو تحقيق رؤيتها في ان تكون دولتنا بمؤسساتها خالية من الفساد وقادرة على تطوير الابداع الفلسطيني نحو تحصين الذات والمؤسسات بقيم ومبادئ النزاهة والشفافية والمزيد من إجراءات وتدابير الوقاية من الفساد باعتباره العدو الأول الذي يهدد ثقة المواطنين بالجهود الوطنية المبذولة محليا وإقليميا ودوليا في مجال مكافحة الفساد. واننا في هذه المناسبة ومع اقتراب حلول العام الجديد ٢٠٢١، فإنني باسمي واسم كافة العاملين والموظفين وكوادر هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، نتقدم بأسمى آيات التبريك والتهنئة لقيادتنا المتمثلة بسيادة الرئيس محمود عباس «أبو مازن»، ولعموم شعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده بحلول العام الجديد، مؤكدون على مواصلة حمل الأمانة نحو تحقيق المزيد من التقدم والتطور والارتقاء نحو ترجمة سلسلة طويلة من التوجهات والسياسات التي أقرتها هيئة مكافحة الفساد وكافة الشركاء الداعمين والمساندين لجهودنا المهنية والمخلصة، الى خطط وبرامج اكثر فاعلية وتأثيرا وملامسة لواقع واحتياجات عامة المواطنين ومؤسساتنا الوطنية وبما يلبي متطلبات بناء مؤسسات مهنية وقوية ومحصنة ضد كافة اشكال الفساد واعلاء قيم النزاهة والشفافية كونها جزء اصيل من ثقافة شعبنا وقواه الاجتماعية والدينية والسياسية في نضاله الوطني المشروع نحو الحرية والاستقلال. وختاما فإننا نقدم كافة الشكر للشركاء والشخصيات الوطنية والمهنية التي وقفت الى جانب هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وساهمت في تحقيق توسيع قاعدة الحضور النوعي لدولة فلسطين على مستوى المحافل العربية والدولية وتحقيق أفضل النتائج التي توجت بنجاح الهيئة في عقد مؤتمر الدولي الثاني وفوز الهيئة بمنصب نائب رئيس الشبكة الدولية لسلطات الوقاية من الفساد.

المستشار د. أحمد براك

رئيس هيئة مكافحة الفساد

تحت رعاية فخامة السيد الرئيس وبمشاركة عربية وإقليمية ودولية واسعة

مكافحة الفساد تعقد مؤتمرها الدولي الثاني

«سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة بين النظرية والتطبيق»

عقدت هيئة مكافحة الفساد مؤتمرها الدولي الثاني «سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة بين النظرية والتطبيق». وذلك بمشاركة رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد اشتيه، ورؤساء وممثلي هيئات مكافحة الفساد العربية والدولية، وخبراء ومختصين، وممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدين بدولة فلسطين، وممثلي الهيئات والمنظمات والمؤسسات الأجنبية الشريكة للهيئة، وممثلي بعثة الشرطة الأوروبية والبنك الدولي، عقدت هيئة مكافحة الفساد فعاليات مؤتمرها الدولي الثاني عبر منصة زووم، والذي ركز على ثلاثة محاور رئيسية سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام وفي مؤسسات المجتمع المدني والحكم المحلي وفي القطاع الخاص.

وقال رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتيه، بكلمة ألقاها نيابة عن فخامة رئيس دولة فلسطين د. محمود عباس، أن المساءلة تعتبر من أهم ركائز الديمقراطية في المجتمعات والدول، موضحاً أن آفة الفساد تقوض جهود التنمية، وأكد على الإرادة السياسة الفلسطينية الجدية للإصلاح والتنمية، والتي تجسدت بالانضمام للاتفاقيات العربية والدولية لمكافحة الفساد، وإقرارا عدد من التشريعات الوطنية وإنشاء هيئة مكافحة الفساد، لتكون الجسم المعني بالمحاسبة والمساءلة، مشيراً إلى أن الهيئة مُنحت صلاحيات واسعة مكنتها من العمل باستقلالية تامة. وأوضح د. اشتيه أن هيئة مكافحة الفساد تمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة وهامة على الرغم من كافة الظروف الاستثنائية الصعبة التي تمر بها الدولة الفلسطينية، حيث أحالت الهيئة خلال العام المنصرم فقط (٩٢) ملفاً للنائب العام، مشيراً إلى أن المحاسبة الجدية تعتبر من أبرز أدوات الردع.

من جانبه قال رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار الدكتور أحمد براك أن الهيئة دأبت منذ إنشائها بالعام ٢٠١٠ على ممارسة مهامها واختصاصاتها التي أُنيطت بها بموجب القانون،

على الرغم من كافة الظروف الصعبة والتحديات الجسام التي لا تخفى على أحد، وذلك بهدف الوصول لدولة فلسطينية قائمة على بناء مؤسساتي قوي، وتستند إلى قواعد الحوكمة والعدالة والشفافية والنزاهة، لتعكس رؤية القيادة الفلسطينية. وأشار المستشار د. براك أن الهيئة اعتمدت خلال مؤتمرها الدولي الأول الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بالتعاون والشراكة مع كافة أطياف ومكونات المجتمع الفلسطيني، والتي وضعت موضع التنفيذ منذ مطلع هذا العام.

وأوضح بأن هذه المؤتمر يعزز مبدأ التعاون الدولي، ويُشكل فرصة لاطلاع المشاركين من الدول المختلفة على المبادئ والمعايير الدولية ذات العلاقة بسياسات النزاهة والشفافية والمساءلة، ويُمكن المشاركين من الاستفادة من تجارب الدول المشاركة في المؤتمر في مدى قدرتها على وضع وتنفيذ سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة وفق المعايير والمبادئ الدولية، وسوف يُساهم بتزويد المكتبة الدولية بمنشور يشتمل على أفضلالتجارب الدولية بهذا الخصوص.

وخرج المؤتمر والذي شارك فيه ما يقارب ٢١ دولة أجنبية وعربية قدمت أوراق عمل في مجال سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة بجملة من التوصيات أبرزها:

١. ضرورة العمل على تعزيز وتمكين هيئات مكافحة الفساد بالمزيد من الصلاحيات التي تمكنها من إنفاذ القانون لاسيما تلك المتعلقة بعمليات البحث والاستدلالات والتحقيقات بما يحقق مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

٢. العمل على تجريم الرشوة في القطاع الخاص إلى جانب تجريم رشوة الموظفين الأجانب بمقتضى قانون مكافحة الفساد.

٣. ضرورة العمل على محاربة الفساد الانطباعي الذي أصبح ظاهرة عالمية تجتاح المجتمعات، وعامل خطير يقوض جهود الدول في محاربة الفساد وأهمية ودور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في التصدي لهذه الظاهرة.

٤. ألقت جائحة كورونا بظلالها على كافة الإدارات وجهات الاختصاص في الدول على مستوى العالم بأسره وهو ما يبرز الحاجة إلى ضرورة العمل على حوكمة الإجراءات المختلفة المتعلقة بمواجهة جائحة كورونا وتعزيز أسس النزاهة والشفافية فيها.

٥. تعدُ الجرائم الاقتصادية (مثل التهرب الضريبي والجمركي) من أشد وأخطر الجرائم التي تؤثر في إمكانيات الدولة وقدرتها على النهوض بمهامها؛ الأمر الذي يستدعي التوجه بها نحو التجريم بمقتضى قانون مكافحة الفساد.

٦. أهمية وضرورة العمل على تحسين البيئة القانونية الطاردة للفساد، لا سيما التشريعات التي تضعها الدول لتنظيم منح الامتياز إلى جانب تشجيع الاستثمار والمنافسة النزيهة منعاً للاحتكار.

٧. العمل على تحويل التزام الشركات بمبادئ الحوكمة من الاختياري إلى الإجباري، وذلك من خلال وضع مبادئ الحوكمة ضمن أحكام قانون الشركات.

٨. اعتماد دراسات تحليل مخاطر الفساد في الوزارات والمؤسسات العامة كسياسة ونهج وقائي مهم في تحديد مكامن الخطر في عمل المؤسسات، بغية العمل على وضع خطط وبرامج لتدابير الوقائية بناءً على تلك الدراسات، ومن ثم العمل على تنفيذها تعزيزاً لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الدولة.

٩. أكد المؤتمر على أهمية مدونات السلوك ومواثيق النزاهة، وأن إعدادها واعتمادها سوف لن يؤدي لتحقيق النتائج الفضلى إذا لم يقترن ببرامج تدريبية وتوعية تطال المكلفين بجميع القطاعات المستهدفة (القطاع العام، والخاص، والأهلي).

١٠. أكد المؤتمر على ضرورة المُضّي قُدماً في مبادرة الحكومة المفتوحة (الإلكترونية)، وأن تحقيق ذلك يتطلب العمل على إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات، كمتطلب أساسي للانخراط بتلك المبادرة.

١١. أهمية تعزيز التنسيق والتعاون في مجال تبادل الخبرات والمعلومات بين هيئات النزاهة والشفافية والوقاية ومكافحة الفساد في إطار التعاون الدولي الذي تناولته الاتفاقية الأممية لاسيما في مجال استرداد الأصول الجرمية.

١٢. أهمية الترويج والحث على الإفصاح عن تضارب المصالح في القطاعين العام والخاص.

١٣. أهمية إشراك المرأة في جهود التنمية وتعزيز النزاهة في الدولة باعتبارها تمثل نصف المجتمعات.

الأعمال الفائزة في المسابقة الشبابية الإبداعية التي نفذتها الهيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن فئة البوستر

انتخاب هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية نائباً لرئيس شبكة سلطات الوقاية من الفساد الدولية

المستشار براك: هذه ثقة نعتز بها وتعزز حضور دولة فلسطين على الصعيدين الإقليمي والدولي

وصف معالي المستشار أ.د. احمد براك رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، هذا الإنجاز بانه بالغ الأهمية ويعكس مصداقية الهيئة وثقة المؤسسات والهيئات الدولية بالجهود الفلسطينية التي تقودها الهيئة لتعزيز النزاهة وتدابير الوقاية على المستوى المحلي والعربي والدولي، مستذكراً انتخاب الهيئة نائباً لرئيس المجموعة العربية في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد خلال العام الماضي. وشدد المستشار براك على حرص الهيئة المضي قدما في مساعيها للانضمام إلى المبادرات والشبكات والاتفاقيات الخاصة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه ضمن توجهات الهيئة لتعزيز حضورها على المستويين العربي والدولي.

وجدير بالذكر أن شبكة السلطات الوطنية والهيئات الوطنية للوقاية من الفساد (NCPA) تم إنشاؤها من قبل مجلس أوروبا في أكتوبر ٢٠١٨، في إطار تعزيز تدابير الوقاية وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشكل منتظم بين هيئات مكافحة الفساد والوقاية منه، وتعزيز للمعايير الدولية الموجودة، بهدف الوقاية من الفساد، وقد انضمت في شهر ٢٠١٩/١٢ هيئة مكافحة الفساد ممثلة عن دولة فلسطين إلى عضوية الشبكة الدولية للوقاية من الفساد.

ومنذ انضمامها سعت الهيئة إلى المشاركة الفعالة بالشبكة حيث شاركت في الورقة البحثية بعنوان «انطباع الفساد بالنسبة إلى الوقاية من الفساد "والمقدمة من وكالة مكافحة الفساد الصربية في أيار ٢٠٢٠، حيث قدمت الهيئة ملاحظات حول التجربة الفلسطينية في هذا المضمار وسط إشادة الوكالة الصربية بهذه الملاحظات في الاجتماع الأخير، وركزت مبادرة الهيئة على الدور الكبير الذي يجب أن يلعبه الإعلاميين لتغيير الانطباعات العامة وإيصال المعلومات وتحفيز العامة على الانخراط في حملات الوقاية من الفساد وكشفه والإبلاغ عنه، مع ضرورة تحلي الإعلاميين بقيم النزاهة والعدالة والشفافية في جمع المعلومات وتفسيرها وتحليلها.

كما شاركت الهيئة في المبادرة التي قدمتها هيئة مكافحة الفساد الإيطالية وهي مبادرة كتاب حول استخدام التكنولوجيا في مكافحة الفساد والوقاية منه حيث قدمت الهيئة فصلا يتحدث عن التجربة الفلسطينية الناجحة في تطويع التكنولوجيا واستخدامها في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه حيث نجحت الهيئة في تطوير تطبيق موبايل لاستقبال الشكاوى والبلاغات مما أدى إلى زيادة ملحوظه في استقبال الشكاوى والبلاغات خاصة في فترة جائحة كورونا التي المت بالعالم اجمع.

كذلك قدمت هيئة مكافحة الفساد للشبكة من ضمن مشاركاتها مبادرة بعنوان «دور الإعلام في الوقاية من الفساد ورصده»، وذلك خلال الاجتماع العام لشبكة سلطات الوقاية من الفساد، وتهدف المُبادرة إلى المشاركة والتعلم من التجارب والتطلعات والخطط المستقبلية لدى أعضاء الشبكة فيما يتعلق بالإعلام والوقاية من الفساد، حيث اقترحت الهيئة، بموجب هذه المبادرة، إعداد كتيب حول التجارب والممارسات المقدمة، بالإضافة إلى دليل حول هذه التجارب وأفضل الممارسات حتى يتسنى للإعلاميين والصحفيين الاستفادة منها في جهودهم المبذولة للوقاية من الفساد وممارسته.

هيئة مكافحة الفساد تطلق مجموعة عمل قطاع النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد

والتي تهدف لتعزيز التعاون والعمل المشترك بين كافة القطاعات المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وخلق بيئة طاردة للفساد، وأشاد المشاركون في هذه المجموعة بعمل هيئة مكافحة الفساد والإنجازات الكبيرة التي تمكنت من تحقيقها خلال الفترة الماضية، وأثنوا على جديتها بالانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني وإشراكهم برسالتها وعملها.

هيئة مكافحة الفساد تطلق «دليل أدوات تقييم كيفية إدارة مخاطر الفساد» في القطاع العام الفلسطيني

أطلقت هيئة مكافحة الفساد ممثلة بالإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد، دليل أدوات تقييم كيفية إدارة مخاطر الفساد، بالتعاون مع الأكاديمية الفلسطينية لتعزيز النزاهة «نزاهة»، وذلك التزاماً بالاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٢٠-٢٠٢٢، سعياً إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي « تعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات الفلسطينية التي تدير شأناً عاماً».

واكد معالي المستشار أ.د. أحمد براك، على أهمية انجاز هذا الدليل لما فيه من أهمية في تحسين وتطوير الجهود المهنية في تعزيز النزاهة وتمتين أسس ومعايير تدابير الوقاية من الفساد في مؤسساتنا التي تتولى إدارة الشأن العام بما يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأشار معالي المستشار براك، الى ان هذا الاتجاه يأتي ترجمة للجهود المهنية التي تبذلها هيئة مكافحة الفساد بالشراكة الواسعة مع المؤسسات الشريكة في سبيل تحقيق محاور الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية وجملة السياسات والتوجهات التي اقرتها الهيئة للمرحلة المقبلة.

ويستهدف الدليل مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، ويشكل دليلاً للأداء، وناظم عمل خاص لهذه المؤسسات وهياكلها الإدارية، ويتوقع أن يمثل هذا الدليل مرجعاً وطنياً فلسطينياً لمختلف مؤسسات القطاع العام في فلسطين.

من جانبه أوضح مدير عام الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد، عبد الله عليان، ان هذا الدليل يهدف إلى توفير أدوات استرشاديه تعزز من قدرة المسؤولين وأصحاب القرار وتمكنهم من تحديد مكامن الخطر والفجوات والثغرات والتي تشكل بيئة خطرة أو تهديد لوجود فساد في جوانب الإدارة المختلفة والعمل المؤسساتي، إضافة إلى توجيه إدارة المؤسسات العامة نحو تعزيز رؤيتها وتوجهاتها في حوكمة إجراءاتها من خلال اتخاذ كافة التدابير الوقائية، وتحديد الموارد والطاقات التي تحتاجها المؤسسة لإدارة مخاطر الفساد والوقاية منه.

ويحتوي هذا الدليل على محاور رئيسية، وهي النزاهة، والشفافية، وأدوات الرقابة والمساءلة، والتي تتركز حول جوانب محددة في إدارة مخاطر الفساد في القطاع العام الفلسطيني، وتتراوح الأدوات في كل محور من أداة واحدة إلى سبعة أدوات، حيث يتم التعريف والتوضيح بكل أداة والغاية منها ومخاطر عدم التطبيق وآليات التنفيذ وآليات التطبيق لكل أداة.

ويشكل الاعتماد والاسترشاد بهذا الدليل من قبل المؤسسات العامة أداة هامة لتعزيز النزاهة في مختلف المجالات التي تعمل بها، الأمر الذي من المتوقع أن ينعكس ايجاباً على رفع قدرتها بالالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات ذات العلاقة، وتعزيز التدابير الوقائية للحد من الفساد والوقاية منه، ويشكل أداة قياس تمكن الهيئات الرقابية من تقييم مستويات التقدم في البناء الإداري والمؤسساتي السليم وصولاً إلى « مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

إحصائيات وأرقام

إشادة إقليمية بالتجربة الفلسطينية في تعزيز منظومة النزاهة عمل قطاع النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد

أشاد رئيس المستشارين الفنيين في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد أركان السبلاني بالتجربة الفلسطينية في إدارة مخاطر الفساد وتعزيز منظومة النزاهة، مؤكداً بانها من التجارب المميزة التي يمكن تعميمها والاستفادة منها، وذلك خلال مشاركة هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، بحلقة حوارية افتراضية إقليمية بعنوان «إدارة مخاطر الفساد: منهجية حديثة في خدمة التنمية المستدامة»، والتي نظمها برنامج الأمم الإنمائي لمسؤولي وموظفي هيئات مكافحة الفساد. وقدم ممثلو هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية مداخلة تعكس تجربة الهيئة في دراسات مخاطر الفساد، لا سيَّما دراسة «تدابير النزاهة والحوكمة في سلطة الأراضي الفلسطينية»، ودراسة مخاطر الفساد في القطاع الصحي، بالإضافة إلى عدد من الدراسات التي تعمل الهيئة على إنجازها حالياً، وذلك كنموذج دراسات مخاطر فساد يُفتخر بها في الوطن العربي. وتأتي مشاركة هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية في هذه الحلقة في إطار سعيها الحثيث لتطوير كفاءات وقدرات موظفيها وكادرها، حيث تفتح المجال أمامهم للمشاركة بمختلف الدورات وورش العمل المحلية والإقليمية والدولية لاكتساب الخبرات وتبادل المعلومات لتعميق معرفتهم بمقتضيات العمل، ما يُمكنهم من خدمة المجتمع الفلسطيني بأفضل صورة ممكنة.

مطالبة الحكومة بتسريع إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات لضمان حق المواطن في المعرفة والحصول على المعلومات

أوصى مشاركون بورشة عمل «حق الحصول على المعلومات أداة قوة في إسناد النزاهة والوقاية من الفساد»، والتي عقدتها الهيئة بالشراكة مع منظمة اليونسكو عبر منصة الزوم، في اليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات، بضرورة تكثيف الجهود الرامية لإقرار قانون ينظم الحق في الحصول على المعلومات في فلسطين، مشددين على أن الوصول لشبكة الإنترنت هو حق للجميع يجب على الدولة العمل على توفيره بأسعار مُناسبة لكافة المواطنين، لما يُمثله الإنترنت اليوم من أهمية قصوى للوصول لمختلف المعلومات والبيانات. بالإضافة إلى ضرورة تهيئة بيئة مواتية لحفظ السجلات والأرشيف الوطني للمعلومات، والانفتاح الحر للمعلومات وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بالخصوصية الفردية، مشددين على أن إقرار هذا القانون يُمثل البداية فقط وليس النهاية، حيث أن إقرار القانون وحده لا يعتبر ضماناً لتدفق المعلومات. وأكد رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار د. أحمد براك على أن الهيئة تواصل جهودها المهنية من أجل إقرار حق الحصول على المعلومات باعتباره حاجة وطنية لما في ذلك من تعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة وتوجهاتها.

خلال الفصل الدراسي الحالي

١٥٩١ طالبا وطالبة التحقوا بمساقات مكافحة الفساد

على ضوء التعاون المستمر ما بين هيئة مكافحة الفساد والجامعات المحلية في الضفة وقطاع غزة، وفي إطار سعي الهيئة لخلق ثقافة تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية لدى فئة الطلبة والشباب وإشراكهم في جهود الهيئة، دعت هيئة مكافحة الفساد طلبة الجامعات الفلسطينية للالتحاق بمساقي مكافحة الفساد، المساق الموجه لجميع التخصصات «مكافحة الفساد تحديات وحلول»، والمساق الموجه لطلبة الحقوق «جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني»، بهدف تعزيز معرفة الطلبة بقضايا مكافحة الفساد وتعزيز التدابير الوقائية، توافقا مع الأولويات الوطنية الفلسطينية، وتمكين الطلبة من التعرف على آثار الفساد وسبل مكافحته وجرائمه بحسب القانون الفلسطيني، خاصة وأن مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة هي مسؤولية جماعية لا تقع على عاتق هيئة مكافحة الفساد وحدها، بل يتشارك بها جميع مواطنين المجتمع الفلسطيني على حد سواء، علماً بأن هذه المساقات تتضمن بعض الأنشطة العملية ولا تكتفي بالتدريس النظري، مثل المسابقات الطلابية والزيارات الميدانية وغيرها.

الإعلان عن نتائج مسابقة

«شراكة شبابية إبداعية في مكافحة الفساد»

أعلنت الهيئة عن نتائج مسابقة «شراكة شبابية إبداعية في مكافحة الفساد»، والتي نظمتها الهيئة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP» في إطار حرص الهيئة على توسيع قاعدة المشاركة الشبابية في جهود مكافحة الفساد. وأوضح المُستشار د. براك أن هذه المسابقة تأتي في إطار تشجيع فئة الشباب على المشاركة بجهود تعزيز النزاهة والشفافية في المجتمع الفلسطيني، مشيراً إلى أن الهيئة تسعى لتعزيز وتمكين فئة الشباب في قضايا مكافحة الفساد خاصة وأنهم رواد وقادة المستقبل. وفازت رغد علاونة بالمركز الأول عن فئة «البوستر»، فيما احتلت إيمان فقهاء المركز الثاني، بينما ذهب المركز الثالث لصالح ريم إنصار، أما عن فئة الفيديو فنال أحمد الريماوي المركز الأول وحل أحمد بدارنة في المركز الثاني، وفازت ميرال لدادوة بالمركز الأول عن فئة «الأنيميشن».

كُن شريكاً بالإبلاغ عن شبهات الفساد

الرقم المباشر 139

02-2424015

www.facebook.com/PACC.PAL

www.pacc.ps